

اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق لا يجب أن نسمح بسرّيّة المفاوضات

تجري المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي بهدف رفع الحواجز لتعزيز المبادلات التجارية. يُقال بأن الاتفاقية ستمكن من تنمية الاقتصاد التونسي، تعزيز قدرته التنافسية و مكافحة البطالة.

إلا أن عديد الشكوك تحوم حول صدق هاته الوعود، فهل نكتفي بالانتظار؟

ماهو الاشكال الذي يطرحه توقيع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق؟

قدم الاتحاد الأوروبي مشروع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق بعد اتفاقية الشراكة الموقعة في سنة 1995 والتي لم يقع اعداد دراسة تقييمية حولها رغم الجدل الذي أثارته مخلفاتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

اليوم، اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق تهدف لتوسيع نقاط الاتفاقية السابقة بادراج القطاع الفلاحي وقطاع الخدمات كما تسعى لتغيير القواعد التي لطالما ارتكز عليها الاقتصاد التونسي. نخشى اذن التأثيرات السلبية لهذه الاتفاقية على تونس:

في علاقة بالتشغيل

قد تؤدي الاتفاقية لفقدان عديد الوظائف خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع الفلاحي وقطاع الخدمات وستمس بشكل خاص الطبقات الهشة (صغار الفلاحين وصغار مقدمي الخدمات) مما سيؤدي لتعميق التفاوت خاصة وأن مواطن الشغل الجديدة ستتركز بالمناطق الساحلية وهو ما سيساهم في تعميق التفاوت الاجتماعي والجهوي.

في علاقة بالقطاع الفلاحي

مع ارتفاع نسبة التصدير، نخشى خاصة خطر العجز الغذائي واستنزاف الموارد البيئية، خاصة منها المياه. سيقع استيراد المواد الغذائية الأساسية كالحبوب وستتوجه المنتجات التكميلية التونسية كزيت الزيتون والقوارص للتصدير.

في علاقة بالاستثمار

تعتزم الاتفاقية منح عديد الامتيازات للمستثمرين الأوروبيين مما يسمح لهم ببعث مشاريعهم بكل حرية. دون قيود ودون اجبارهم على المساهمة في التنمية المحلية كما يمكن لهم مقاضاة الدولة التونسية في حال تعارضت سياساتها مع مصالحهم.

إضافة الى ذلك، ورغم تنامي عدد الأوروبيين الذين سيستقرون في تونس بكل حرية ودون شروط، لن يتم الغاء ولا حتى الحد من الاجراءات المعقدة للحصول على التأشيرات المفروضة على التونسيين ليتمكنوا من زيارة الدول الأوروبية

سيادة الجمهورية التونسية

تفرض اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعصف على الجمهورية التونسية أن تلتزم بالقوانين الأوروبية دون أدنى معارضة وهذا ما قد يضطر تونس الى تغيير قوانينها الاقتصادية: دعم أقل، شروط أكثر ومنافسة أحد رغم تعرض هذه السياسة للنقد في أوروبا بذاتها.

من أجل شراكة متوازنة

يوجه الاتحاد الأوروبي اليوم المفاوضات حول اتفاقية الشراكة بشكل يفرض تحرير المبادلات بما يخدم مصالح مؤسساته الكبرى. الجمهورية التونسية تتمتع بعديد الامتيازات التي تدعم مكانتها وتمكنها من اقتراح شكل آخر من الشراكة يكون أكثر توازنا ويمكنها من تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

لمزيد المعلومات

تحليل وموقف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
<https://ftdes.net/ar/a-l-e-c-a/>

النص الرسمي لاتفاقية التبادل الحر الشامل والمعصف

<http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1489>



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية